

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

18 شوال 1439 – 2 يونيو 2018





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



هيئة حقوق الإنسان

أكَد إدانة حُكْمَة خادِمِ الْحَرَمَيْن لِكُل أَشْكَالِ التَّعْذِيبِ السُّفِيرُ السُّعُودِيُّ فِي بُرْيَطَانِيَا يَتَصَدِّيُ لِمُغَالَطَاتِ "الْجَارِدِيَّانِ" حَوْلِ السُّجَنَاءِ بِالْمَمْلَكَةِ

المصدر: جريدة عاجل الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2 يوليو 2018م

<https://ajel.sa/local/2167041>

«أنبرى سفير خادم الحرمين الشرifين لدى بريطانيا، الأمير محمد بن نواف آل سعود؛ لنفيذ المغالطات التي ساقتها صحيفة "جارديان" البريطانية، في تناولها لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة حول أوضاع السجناء بالمملكة».

وقال السفير السعودي في رسالة لمحرر الجارديان، ترجمتها "عاجل"، "فيما يخص مقالكم حول تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة، "إمرسون"، بعد عملية التفتيش التي استمرت 5 أيام على المملكة العربية السعودية، والذي جاء تحت عنوان (تقرير الأمم المتحدة يدين التعذيب السعودي على الرغم من الإصلاحات) بتاريخ (7 يونيو)، فإن المملكة تدين جميع أشكال التعذيب وتدعم الحق في حرية التعبير ضمن الإطار القضائي". وتابع السفير السعودي: "لقد سنت المملكة بعضاً من أشد تشريعات مكافحة الإرهاب صرامة في العالم، والتي تمثل أيضاً لاتفاقيات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً".

ومضى السفير السعودي شارحاً الإجراءات التي تتم حال المواطنين والمقيمين على أرض المملكة قائلاً: "لا يتم الحكم على أي شخص أو سجنه حتى تثبت إدانته.. الأحكام تعكس خطورة الجريمة.. وتتولى النيابة العامة فحص جميع السجون ومرافق الاحتجاز؛ للتأكد من أن السجناء محتجزون بموجب القانون الدولي".

واردف السفير بكرامة، ويتم اطلاعهم على سبب احتجازهم، كما أن لهم الحق في إخبار أفراد عائلتهم".

وحول الإجراءات الرقابية التي تتحذّرها المملكة لضمان سير العدالة، قال السفير: "هيئات حقوق الإنسان السعودية موجودة في مراكز الشرطة والسجون لمراقبة معاملة السجناء وتسجيل أي شكوى، وتقدم تقارير عن زيارتها المرتجلة مباشرة إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود".

وعن إجراءات اختيار القضاة؛ أوضح سفير المملكة أنه "يعين المجلس الأعلى للقضاء قضاة المحاكم الجنائية على أساس الجدارة، ويتمتع جميع المعتقلين بمحاكمات مستقلة ونزيفة، كما أن إمكانية الوصول إلى محامي دفاع تقتيد بالمعايير الدولية للقانون".

ومضى السفير قائلاً: "كما أن المساعدة القانونية التي تمولها الحكومة متاحة لأولئك الذين يحتاجونها.. جميع جلسات المحاكم مفتوحة للجمهور، وقد يحضرها الخبراء والصحفيون والأقارب.. هناك محاكم استئناف للإشراف على قرارات المحاكم الدنيا".

واختتم السفير رسالته للصحيفة قائلاً: "تعاونت المملكة تماماً مع السيد إمرسون، وترفض الادعاءات بأنه منع من الوصول إلى السجون أو بعض السجناء بأعينهم، كما أتيح له الوصول إلى غالبية السجناء الذين طلب رؤيتهم ما لم يتم استلام طلب رسمي في الوقت المناسب، أو لم يكن السجناء محتجزين بتهم الإرهاب، وبالتالي كانوا خارج اختصاص السيد إمرسون، أو تم الإفراج عنهم بالفعل من السجن".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل» تطلق خدمة إصدار تأشيرات ذوي الإعاقة إلكترونياً

ومن دون رسوم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2 يوليو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4589869>

أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الأحد)، خدمة إصدار تأشيرات الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توفير 39 وحدة خدمة مساندة، تابعة لفروع الوزارة في 29 مدينة في جميع مناطق المملكة، لت تقديم الخدمة بشكل سهل وسريع ومبسط للمستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل الإصدارات الإلكترونية.

وقال المتحدث باسم الوزارة خالد أباليخيل في بيان أصدرته الوزارة: «إن خدمة إصدار التأشيرات لذوي الإعاقة المُعفاة من الرسوم بالأمر السامي تم تطويرها، وت تقديم الخدمة بشكل آلٍ، سواء عبر الخدمات المساندة في فروع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو عبر الخدمات على موقع مساند، وتحقق هذه الخدمة الربط بين نظام الرعاية الاجتماعية وبرنامج مساند، لخدمة المستفيدين وفق المهن المُعفاة بحسب نوع الإعاقة».

وأشار أباليخيل، إلى أنه يمكن للمستفيدين من لديهم حساب في «أبشر» «استخدام خدمة التأشيرات الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية، أو تطبيق الهاتف المحمول لـ«مساند»، في حين يمكن لجميع المستفيدين زيارة مكاتب الأفراد أو الخدمات المساندة التابعة للوزارة، أو مكاتب وشركات الاستقدام.

وأضاف المتحدث باسم «العمل والتنمية الاجتماعية»، أن ربط الخدمة مع نظام الرعاية الاجتماعية يسهم في توحيد الأنظمة بين الجهات الحكومية، وتطبيق لوائح وأنظمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لإصدار التأشيرات؛ إذ يتم التحقق من المستفيدين آلياً عبر الربط بين النظمتين والبيانات المسترجعة ومنها المهن المُعفاة من الرسوم المالية، إضافة إلى تسهيل آلية تقديم الطلبات عبر القنوات الإلكترونية.

«العمل» تطلق خدمة إصدار تأشيرات ذوي الإعاقة إلكترونياً

ومن دون رسوم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2 يوليو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4589872>

يناقش مجلس الشورى خلال الفترة المقبلة، مشروعان أحالتهما الهيئة العامة للمجلس، هما «نظام التغذية المدرسية»، و«نظام النقل المدرسي». وأحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس مواضيع تضمنت تقاريراً لجهات حكومية، وأنظمة جديدة ومقترنات عدة قدمها الأعضاء، ومشاركات للتفاهم مع دول شقيقة وصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الخامس للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقده اليوم برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله سالم المعطاني وبحضور مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى عبدالله الصمعان والأمين العام للمجلس محمد داخل المطيري ورؤساء اللجان المتخصصة في المجلس.

وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير اللجنة الصحية في شأن إعطاء وزارة الصحة صلاحية تمديد خدمات الأطباء الاستشاريين حتى سن الـ70 عاماً، وتقرير اللجنة الصحية في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفي الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وتقرير اللجنة الصحية في شأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي. وأحالت الهيئة تقريري لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم، والتقرير السنوي لوزارة التعليم، فيما قررت الهيئة إحالة تقريري لجنة الاقتصاد والطاقة، في شأن مشروع نظام الشركات المهنية، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، في شأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، فيما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، في شأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقارير عدة من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشاريع مذكرة تفاهم واتفاقيات مع دول شقيقة وصديقة في مجالات عدة.



خلال الربع الأول من 2018

«الصحة»: 65٪ [ALM] نسبة رضى المرضى عن الخدمات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1439 هـ - 2 يوليو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1690430>

الرياض - واس

أعلنت وزارة الصحة نتائج برنامج قياس تجربة المرضى عن الخدمات المقدمة لهم، مسجلاً نسبة رضى 65% خلال الربع الأول من العام الجاري 2018م. وأبانت الصحة أنه تم خلال هذه الفترة إجراء 340 ألف استبيان، وبلغت نسبة المكتملة منها 45 ألف استبيان بنسبة 13% من مجمل الاستبيانات.

ويتم تغطية جميع مناطق المملكة من خلال 17 رحلة خدمات تقدمها الوزارة تشمل المستشفيات (العيادات الخارجية / التقويم / الطوارئ) ومرافق الرعاية الصحية الأولية وعيادات مكافحة التدخين والعيادات المتخصصة للقلب والعيادات المتخصصة للكلى والعيادات المتخصصة للأورام والعيادات المتخصصة للسكر والرعاية الصحية المنزلية وعيادات الأسنان التخصصية ، وقربياً مستشفيات / مراكز التأهيل الطبي ومستشفيات الصحة النفسية والعلاج في الخارج وبرنامج إحالتى ومركز إتصال 937 وكذلك العلاج بأجر.

وكانت الصحة وفي بادرة إيجابية تتماشى مع الحراك التطويري الذي تشهده الوزارة قد أطلقت برنامج "قياس تجربة المريض" بهدف تمكين المستفيدين من المرضى وذويهم من المشاركة في تقييم الخدمات المقدمة لهم بعد كل زيارة للمنشآت الصحية.

ويعمل البرنامج وفق آليات علمية عالمية في منهجيات قياس رضا المستفيدين عن الخدمات الصحية عن طريق طرف ثالث بما يضمن حيادية النتائج ومصداقتها، ويتم مقارنة نتائجها بمثيلاتها إقليمياً وعالمياً، مما سيتيح بشكل أكبر مواكبة التقدم في الخدمات الصحية المرتكزة على المريض واحتياجاته بما ينعكس على حصولهم على أفضل الخدمات الصحية وفق أرقى المعايير.

وفي نفس الوقت يتم دعم هذا البرنامج من خلال المتخصصين في وزارة الصحة بالتعاون مع أصحاب العلاقة لمعرفة وكشف جوانب الضعف في الخدمات الصحية المقدمة في مختلف المنشآت الصحية والعمل على دراستها ووضع الآليات لتحسينها وتطويرها بشكل مستمر.



ربط شركات الاستقدام مع 720 مكتب توظيف أجنبي لتوفير العمالة المنزلية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2 يوليو 2017م
<https://www.al-madina.com/article/580024>

أمين رزق - جدة

A A

كشفت وزارة العمل عن ربط 637 مكتباً وشركة استقدام سعودية مع 720 مكتب توظيف أجنبي عبر بوابة مساند، لتوفير العمالة المنزلية للأسر السعودية عبر 22 دولة على الأقل. وأشارت الوزارة في ملحق تقريرها السنوي عن العام الماضي إلى إطلاق نظام التوثيق الإلكتروني في 7 دول ومعالجة أكثر من 1.1 مليون طلب تأشيرة منزلية من خلال مشروع التأشيرات الإلكترونية. وتبلغ أعداد العمالة المنزلية حالياً مليوني عامل تتراوح كلفتها السنوية الإجمالية بين 20 - 25 ألف ريال على أقل تقدير، مما يفوق من الأعباء المالية على الأسر. وأشار برنامج العمالة المنزلية «مساند» إلى أن البرنامج لا يقبل كشف الحساب لإثبات الملاعة المالية للموافقة على الاستقدام، وإنما التعريف بالراتب أو رصيد الشهادة البنكية. ويشترط للرجل الأعزب إرفاق تقرير طبي يثبت احتياجاته للتأشيرة، مشيراً إلى أن مكاتب الاستقدام لها الحق في قبول أو رفض الطلبات التي ترد من أصحاب العمل، وفي حال قبول الطلب فإن المكتب ملزم بتوفير المواصفات المطلوبة خلال المدة والتكلفة المعلن عنها في مساند.



أمير الشماليّة يوجه بتوطين مكاتب العقار والعربات المتنقلة والسوق الشعبي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2 يوليو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1653090>

«عكاظ» (@okaz_online) عر عر

وجه أمير الحدود الشمالية رئيس اللجنة الإشرافية العليا لبرنامج التوطين الموجه في المنطقة الأمير فيصل بن خالد بن سلطان، بتوطين أنشطة مكاتب العقار، والساحات والعربات المتنقلة، ابتداءً من 1 / 11 / 1439، وتوطين السوق الشعبي وسوق المواشي ابتداءً من 1 / 1 / 1440، وأكد الأمير فيصل بن خالد بن سلطان، أهمية تمكين أبناء وبنات الوطن من فرص العمل، مشيراً إلى أن برنامج التوطين يعد من إستراتيجيات المملكة ومن أولى أولوياتها، وهو ما أوصانا به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده بأن نضع توطين الوظائف من الأولويات.

وقال أمير المنطقة: «نسعى بكل ما نستطيع لإيجاد الفرص الوظيفية للشباب ليحلوا محل العمالة الوافدة، وهذا ما يدفعنا لمواصلة العمل لتحقيق تطلعات قيادة هذه البلاد وأبنائها».



النائب العام يدشن برنامج ورش العمل للتعامل مع قضايا التحرش

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 شوال 1439 هـ - 2 يوليو 2018 م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=341084&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 02-07-2018 AM 1:40

في بادرة قامت بها النيابة العامة من أجل توحيد إجراءات العمل في كافة الدوائر مع قضايا التحرش من أجل تحقق الهدف السامي من نظام التحرش وحماية المجتمع وضمان حقوقه الشرعية والظامانية، عقدت أمس ورش عمل شملت حلقات نقاش برعاية النائب العام للنيابة العامة الشيخ سعود عبد الله المعجب، بحضور وكيل النيابة العامة الشيخ شلعل بن راجح الشلعل وعدد من رؤساء الدوائر. حيث افتتح الورش التدريبي لأالية التعامل مع قضايا التحرش في الدوائر النيابية والذي يتضمن إقامة عدد من ورش العمل وحلقات النقاش في عدد من فروع النيابة في منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، ومنطقة المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، ومنطقة عسير.

الضمادات العدلية

يسهدف البرنامج الوصول إلى آليات وإجراءات موحدة للتعامل مع كافة قضايا التحرش في كافة الدوائر بما يحقق الضمادات العدلية وحماية الفرد وضمان حقوقه الشرعية والظامانية. وتضمن حفل تدشين البرنامج التدريبي الذي شارك فيه عدد من أعضاء دوائر العرض من فرع النيابة العامة في مدينة الرياض، استعراض مقتراحات الدراسة العلمية التي تم إعدادها من اللجنة المشكلة لدراسة وضع آليات التعامل مع قضايا التحرش في المقر الرئيسي.

وقدم فضيلة عضو النيابة محمد المجدل عرضاً تضمن أهم التوصيات العلمية التي تم التوصل إليها من قبل اللجنة في آليات استكمال إجراءات التحقيق في قضائي التحرش عند ورودها للدوائر المختصة في فروع النيابة. كما تناول المجدل أهم التعريف الخاصة بالوصف الجرمي في قضايا التحرش، وكيفية التفريق في بعض المداولات والإشارات التي يمكن أن تتضمن إيحاءات جنسية وتطبيق العقوبات حسب ما تضمنه النظام.

حماية المجتمع

أشاد النائب العام بما تحظى به النيابة العامة من اهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، مشيراً إلى أن مجتمعنا يتسم بالأخلاق الحميدة والممارسات السلوكية السليمة، لكن كما هو الحال في جميع المجتمعات البشرية هناك من يخالف الفطرة السليمة ويمارس نوعاً من السلوك غير الأخلاقي، ومن ذلك سلوك التحرش بالغير بالقول أو الفعل، مما يتطلب إجراءات نظامية لردع مثل هؤلاء وحماية الفرد والمجتمع.

وأكّد أن النيابة العامة هي الجهة المخولة بإجراءات التحقيق مع المتهمن في قضايا التحرش بعد رفعها من جهات الضبط، وكذلك هي الجهة التي تقوم بالإدعاء أمام الجهات القضائية وطلب تطبيق العقوبات الرادعة، وأن ذلك يتطلب الاستعداد الجيد في كافة الدوائر النيابية للتعامل الأمثل مع مرتكبي جريمة التحرش بكافة أشكاله، موضحاً أهمية التعاون مع وحدات الصلح الجنائي والتي تم تدشينها في عدد من فروع النيابة. وشدد معايير النائب العام على أهمية عدم تجاهل الدور الإنساني للنيابة العامة في التعامل مع بعض القضايا التي يسوغ فيها الصلح من منظور اجتماعي يراعي مصلحة أطراف الدعوى وفق النظام ويستهدف الحد من تنامي النزاع بين أفراد الأسرة.

برامج تدريبية

أشار النائب العام إلى أنه وجه بتكليف فريق متخصص لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في عدد من مناطق المملكة، من أجل العمل على توحيد إجراءات التعامل مع قضايا التحرش من خلال ضوابط وآليات توفر الضمادات العدلية للضحية والردع

العادل للجاني، موضحاً أنه سيتم تبني أهم مخرجات ووصيات تلك الورش التدريبية لتطوير العمل في إجراءات التحقيق والترافع في قضايا التحرش بكافة صوره.



أجور السعوديين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شوال 1439 هـ - 2 يوليو 2018 م

<http://www.alriyadh.com/1690463>

أ.د. فهد مطلق العتيبي

هناك شريحة كبيرة من السعوديين العاملين في القطاع الخاص والذين يعانون من العديد من المشكلات المتعلقة بهذا القطاع، ويقف على رأسها مشكلة تدني الأجور التي يتلقاها مقابل ساعات العمل الطويلة والمهام المرهقة التي يقومون بها. ولقد أسقط مجلس الشورى مؤخراً التوصية التي تقدم بها أحد أعضاء المجلس، والمطالبة برفع أجور العاملين في هذا القطاع إلى مبلغ ستة آلاف ريال شهرياً، حيث لم يقدم المجلس المبررات المقنعة لإسقاط هذه التوصية سوى ما أثير من أن مثل هذه التوصية لابد أن تبني على دراسة وافية. لقد عملت حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - على العناية بالمواطن السعودي والرقي بمستواه المعيشي، فقد نادت رؤية 2030 بتوفير مستوى معيشي كريم للمواطن السعودي، والرفع من إنتاجيته ومستحقاته وصولاً إلى التمتع بحياة كريمة. والمتأمل في رواتب العاملين في الوظائف الدنيا بالقطاع الخاص يجدها منخفضة، حيث يتوجب على الموظف هنا وبمعطيات هذا الراتب الإنفاق على نفسه وأسرته النحوية وربما أسرته الممتدة، وتوفير متطلبات معيشته وسيارته ومسكنه وعلاجه وخدماته الإضافية من هاتف وإنترنت...إلخ. والأدهى من ذلك أن مشكلة الأجور في هذا القطاع لا تتحصر في تدنيها بل هناك مشكلة التأخير الدائم في صرف المستحقات، حيث قد يتجاوز هذا التأخير الثلاثة أشهر مما يتسبب في الكثير من المشكلات للعاملين في هذا القطاع، يضاف إلى ذلك أن البنوك لا تقرض أصحاب هذه الأجور المتدينة مما يعني استحالة حصولهم على التمويل سواء لبناء مسكن أو للعلاج لا قدر الله عند حاجتهم إلى ذلك. ومن هنا كنت أتمنى على أعضاء مجلس الشورى استكمال جوانب النقص الفنية إذا وجدت، التي كانت مصاحبة لطرح هذه التوصية وطرحها ودعمها، فكلما زادت القوة الشرائية لهذه الشريحة كلما انعكس ذلك إيجاباً على اقتصاد الوطن. أما فيما يتعلق بضرورة وجود دراسة وافية لهذا الموضوع فقد ذكرني الأمر هنا بما طرحته وزارة العمل الموقرة على صفحات هذه الجريدة الغراء يوم الجمعة 15 شوال 1439 هـ (عدد 16102) بأن وضع حد أدنى لرواتب القطاع الخاص حاجة إلى دراسة وافية! والسؤال ما الذي يمنع هذه الوزارة من القيام بهذه الدراسة وهي تملك الكثير من الباحثين والمستشارين الذين من صميم عملهم القيام بمثل هذه الدراسات!

علموا النساء حقوقهن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شوال 1439 هـ - 2 يوليو 2018 م
<https://www.okaz.com.sa/article/1653003>

سعيد السريحي

للمرأة حقوقها التي كفلتها الأنظمة العدلية، غير أن ذلك كله لا يكفي إذا ما كانت المرأة جاهلة بذلك الحقوق، الأنظمة العدلية وقبلها الشرع الحنيف منح المرأة حقها في الميراث بما في ذلك إرثها في العقار، غير أن جهل المرأة بذلك الحق هو ما يسهل لبعض من لا يخافون الله من الورثتين الذكور حرمانها من هذا الحق، كما أن إجبار المرأة على الزواج بمن لا تزيد أو عضلها وحرمانها من الزواج جريمة لا يجزي لها الشرع ولا يقرها النظام، غير أن جهل المرأة بحقها في الرفض وحقها في مقاضاة من يغضلاها هو الذي يتتيح لبعض أولياء أمورهن سوء استخدام حق الولاية وإكراه الفتاة على ما لا تزيد أو الحيلولة بينها وبين ما تزيد.

لهذا كله يصبح من الحق أن نقول إن جهل المرأة بحقوقها تعطيل للشرع القويم وتعطيل لأنظمة كذلك، وهو تعطيل لا يتوقف عند تعبيب مقاصد الشرع وأحكام الأنظمة العدلية وإنما إلى تشويه هذه وكأنما الشرع، وحاشاه، يقر ما لا يتورع عنه بعض أولياء الأمور من ظلم، وكأنما الأنظمة العدلية عاجزة عن رفع ما يقع على النساء من جور.

لهذا يصبح من أوجب الواجبات على المؤسسات التعليمية تعريف الفتيات بحقوقهن التي كفلتها الشريعة والنظام والتأكد عليهم بأن تنازلهن عن هذه الحقوق وعدم المطالبة بها تعطيل لمقاصد الشريعة وأحكام النظام، وبهذا لا تسترد المرأة حقوقها فحسب، بل يدرك الظالمون للمرأة والمتسلطون في منحها حقوقها أن ثمة قوانين تردعهم عن فعل ذلك كله.



كارикاتير



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com



المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2
يوليو 2018م

[http://www.alriyadh.com/
1690486](http://www.alriyadh.com/1690486)



المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 18 شوال 1439هـ - 2
يوليو 2018م

[http://www.aleqt.com/
2018/07/02/article_1412836.
html](http://www.aleqt.com/2018/07/02/article_1412836.html)